نظريه التنميه الاقتصاديه ذات الابعاد الثلاثية وامكانيه تطبيقها في مصر

إعداد

ا.د/ هاني مصطفى حسن الشامى

استاذ رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

بكلية التجارة جامعة طنطا

الملخص:

على الرغم من أن اقتصاديات التنمية أصبحت فرع مستقل و قائم بذاته من فروع علم الاقتصاد في الخمسينيات فقط من القرن الماضى، إلا أن العديد من الاقتصاديين الأوائل قد كتبوا على نطاق واسع عن طبيعة المجتمع الاقتصادي والنمو،وفى مقدمه هؤلاء الاقتصاديين كان ادم سميث.قد ارتبط تحديد مصدر التنمية ارتباطًا وثيقًا بتكوين رأس المال. ومع ذلك، فإن الضعف الرئيسي في النظريات المبكرة للتنمية هو أنها ركزت على رأس المال فقط، مثل رأس المال المادي أو رأس المال البشري كأهم المحددات التي تؤثر فى التنمية الاقتصادية. ومن ثم، تتحقق التنمية ببساطة بزيادة الاستثمارات في العامل المحدد. ولكن التاريخ قد أظهر أن زيادة رأس المال وحده لا يضمن دائما التنمية الاقتصادية الناجحة. إذاً، قد لا تتحقق التنمية بمجرد زيادة رأس المال،بل ينبغي أن يكون التركيز على كيفية استخدام رأس المال في اقتصاد يتكون من مجموعة من عمليات إنتاج مترابطة. كما تم تحقيقه مؤخرًا من قبل الاقتصاديين المعاصرين في مجال التنمية، وخاصة من قبل أصحاب نظرية فشل التنسيق، فإنه للحصول على التنمية المستدامة الحقيقية والمستمرة يجب التأكد من أن العديد من الأشياء تعمل بشكل جيد في وقت واحد. ولأن التنمية الاقتصادية هي عملية معقدة تنطوي على علاقات سببية،لا يستطيع المرء المخاطرة بالتغاضي عن هذه العلاقات لأنها تقع في قلب عملية التنمية. و بناء على ذلك، يجب النظر لعمليه التنمية الاقتصادية من منظور شامل لكل جوانبها المختلفة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تطوير او اقتراح نموذج للتنمية الاقتصادية يستند إلى نظرية الأساس الثلاثى وتطبيقه على واقع الاقتصاد المصرى.؛ وذلك من خلال تقييم نظريات التنمية الاقتصادية.

ثم استعراض نظرية الأساس الثلاثى كمقترح لتنفيذ التنمية المستدامة و اخيرا و ليس آخراً تقديم نموذج مقترح لتطبيق نظرية الأساس الثلاثى على الاقتصاد المصرى فى إطار خطه ٢٠٣٠.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي مع الاستعانة بخطه مصر ٢٠٣٠. وتوصي الدراسة بضرورة وضع نظريه تنميه اقتصاديه ثلاثيه الابعاد لتنميه اقتصاد مصر.

الكلمات المفتاحية: نظريه الأساس الثلاثى،التنمية المستدامة، خطه مصر ٢٠٣٠.

مقدمه:

على الرغم من أن اقتصاديات التنمية أصبحت فرع مستقل و قائم بذاته من فروع علم الاقتصاد في الخمسينيات فقط من القرن الماضى، إلا أن العديد من الاقتصاديين الأوائل قد كتبوا على نطاق واسع عن طبيعة المجتمع الاقتصادي والنمو، وفى مقدمه هؤلاء الاقتصاديين كان ادم سميث.

قد ارتبط تحديد مصدر التنميه ارتباطًا وثيقًا بتكوين رأس المال. ومع ذلك، فإن الضعف الرئيسي في النظريات المبكرة للتنميه هو أنها ركزت على رأس المال فقط، مثل رأس المال المادي أو رأس المال البشري كأهم المحددات التي تؤثرفى التنميه الاقتصاديه. ومن ثم، تتحقق التنمية ببساطة بزيادة الاستثمارات في العامل المحدد. ولكن التاريخ قد أظهر أن زياده رأس المال وحده لا يضمن دائما التنمية الاقتصادية الناجحة.

إذا، قد لاتتحقق التنمية بمجرد زيادة رأس المال، بل ينبغي أن يكون التركيز على كيفية استخدام رأس المال في اقتصاد يتكون من مجموعة من عمليات إنتاج مترابطة. كما تم تحقيقه مؤخرًا من قبل الاقتصاديين المعاصرين في مجال التنمية، وخاصة من قبل اصحاب نظريه فشل التنسيق، فإنه للحصول على التنمية المستدامة الحقيقيه و المستمره يجب التأكد من أن العديد من الأشياء تعمل بشكل جيد في وقت واحد. ولأن التنمية الاقتصادية هي عملية معقدة تنطوي على علاقات سببية، لا يستطيع المرء المخاطرة بالتغاضي عن هذه العلاقات لأنها تقع في قلب عملية التنمية. و بناء على ذلك، يجب النظر لعمليه التنميه الاقتصاديه من منظور شامل لكل جوانبها المختلفه.

يقصد بالتنمية تلك التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

ولاهميه موضوع التنميه الاقتصاديه و استمرار و تطور نظرياتها حتى الان، يهدف هذا البحث الى تطوير او اقتراح نموذج للتنميه الاقتصاديه يستند الى نظريه الاساس الثلاثى وتطبيقه على واقع الاقتصاد المصرى. وسوف تكون خطه الرؤيه كما يلى:

١- تقييم نظريات التنميه الاقتصاديه.

٢- نظريه الاساس الثلاثى كمقترح لتنفيذ التنميه المستدامه.

٣- نموذج مقترح لتطبيق نظريه الاساس الثلاثى على الاقتصاد المصرى فى إطار خطه ٢٠٣٠.

١-تقييم لنظريات التنمية الاقتصادية:

١-١ وجهات النظر المبكره حول طبيعه المجتمع الاقتصادى والنمو

على الرغم من أن اقتصاديات التنمية أصبحت فرع مستقل وقائم بذاته من فروع علم الاقتصاد في الخمسينيات فقط من القرن الماضى، إلا أن العديد من الاقتصاديين الأوائل قد كتبوا على نطاق واسع عن طبيعة المجتمع الاقتصادي والنمو ومن بين هؤلاءآدم سميث وكارل ماركس، فكلاهما يعتبر من أشهر

المفكرين الممثلين لوجهتي النظر المتعاكسه في الفكر الاقتصادى او مايسمى بالنظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي.

فقد ركز آ دم سميث (Adam Smith)، وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، فى كتابه: ثروة الأمم عام ١٧٧٦ على الاهتمام بمشكلة التنمية الاقتصادية وان كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، فقد اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، ومن ثم فانه يعد كل فرد مسئولا عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرعى مصالحه، وأن هناك يدا خفية Invisible Hand تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الاقتصادية (Skousen 2007). وقد اهتم ادم سميث بتقسيم العمل، والذى يعد نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث يؤدي إلى النمو كما اهتم بتراكم رأس المال واعتبره ضرورة من ضروريات التنميه الاقتصاديه.

وحسب فكر ادم سميث فانه يُنظر إلى التدخل الحكومي على أنه غير كافٍ في العناية بالأنشطة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، تعتبر التجارة الحرة والملكية الخاصة والمنافسة الأسس التي من شأنها تحفيز التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر وتحقيق التحسن الاجتماعي والأخلاقي للبشرية. ومع ذلك، غالباً ما يتم انتقاد الرأسمالية المطلقه على انها تزيد الثراء للأغنياء فقط ، بينما يزداد الفقراء فقراً.

من ناحية أخرى، أكد كارل ماركس في كتابه "رأس المال" (المنشور في عام ١٨٦٧) أن النظام المُجدي ينبغي أن يقوم على الملكية الاجتماعية أو الملكية العامة. كما أكد أيضا على أن ثروة الرأسماليين تأتي من استغلال فائض القيمة التي خلقها العمال. ومن ثم، كان ينظر إلى الملكية الخاصة والسوق الحر على أنهما أسباب الفقر بالنسبة لملايين العمال.لذلك، ينبغي إلغاء الملكية الخاصة بالكامل، وعلى الدولة أن تخطط وتدير الاقتصاد الكلى لخدمة مصالح الشعب. ولقد اعتقد ماركس أن الثورة ستكون حتمية للحد من التركز المتزايد للثروة للرأسماليين، وإقامة الاشتراكية (Roemer 1988؛ Skousen 2007).

لكن فلسفة الاشتراكية لم تكن قابلة للتطبيق هى الأخرى. فقد أظهرت التجربة التاريخية للاقتصادات الاشتراكية القليل أو حتى عدم التحسن في الظروف المعيشية للفقراء، وبدا انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ ونموذج التخطيط المركزي دليلا على أن النموذج لن يوفر الحل للفقراء ولن يحقق المساواة في المجتمع البشري (Meier 2000).

١-٢ النظريات الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية

١-٢-١ المراحل الخطية من نماذج النمو

تم صياغة الجيل الأول من نماذج التنمية الاقتصادية في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية. وركزت هذه النماذج المبكرة على فائدة ضخ كميات هائلة من رأس المال لتحقيق معدلات نمو سريع في الناتج المحلي الإجمالي. ويعتبر النموذجان الأشهر، هى هذا الصدد، هما نموذج نمو Rostow ونموذج

Harrod – Domar. وقد جاءت هذه النظريات لتحلل أوضاع الدول المتخلفة، وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو محاولة كسب ودها وضمها إلى معسكرها.

والنموذج الاول او النظرية الاولى قدمت بواسطه الاقتصادي "والت ويتمان روستو سنة ١٩٦٠، والذى شغل منصب أستاذ التاريخ الاقتصادي في جامعة كمبريدج، ولقد لقيت نظريته صداً كبيراً

هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول روستو في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها في خمس مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير. و تعتبر مرحله الانطلاق هى المرحلة الحاسمة، والتي من المتوقع ان تتحول الدول الناميه فيهامن دول متخلفة النمو إلى دول متقدمة. وفى مرحله الانطلاق يزيد الانتاج و الاستثمارو تعتبر زيادة معدل الاستثمارات ضرورية لزيادة و نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى.

وبالمثل، أكد نموذج Harrod – Domar أن المحرك الرئيسي للاقتصاد هو الاستثمارات (Ghatak 2003). لذلك تحتاج كل دولة إلى رأس المال لتوليد الاستثمارات. وقد سيطر هذا الفكر على الدول النامية في سنوات ما بعد الحرب العالميه الثانيه. فمع استهداف معدل نمو معين، يمكن عندئذ معرفة معدل الادخار المطلوب وإذا لم تكن المدخرات المحلية كافية ، يتم الاستعانه بالمدخرات الأجنبية.

وعلى الرغم من أن روستو (١٩٦٠)، وهارود (١٩٤٨) ودومار (١٩٤٧) كانا على حق حول الدور المهم للاستثمارات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنمو الاقتصادي، نجد أن توافر الاستثمارات ليس هو الشرط الوحيد الذي يمكن ان يؤدى الى النمو الاقتصادى فى دولة ما. كما يكمن الضعف الرئيسي لهذه النماذج في افتراضاتها المبسّطة. فافتراض وجود داله إنتاج واحدة لجميع البلدان هو افتراض غير دقيق (Adelman 2000). ويفترض أن يكون لكل اقتصاد نفس الشروط الضرورية، وأن يمر عبر نفس المراحل. لكن مسار النمو الاقتصادي، الذي اتبعته الدول الأكثر تقدمًا على مر التاريخ ، ليس مسار واحد، فعملية التنمية هي في الواقع غير خطية (Chenery 1960 ؛ Chenery و Syrquin 1975). وقد تتبع الدول مسارات تنموية متميزة (Adelman and Morris 1988)، كما قد تصبح بعض الدول غير قادره على تخطى مرحلة معينة من النمو، أو قد تتعثر نتيجة للعديد من العوامل الأخرى مثل القدرات الإدارية ، وتوافر العمالة الماهرة للمشاريع التنموية (Todaro and Smith2009).

١-٢-٢ نماذج التغيير الهيكلي

خلال معظم فترة الستينيات وأوائل السبعينيات، وصف الاقتصاديون بشكل عام عملية التنمية بالتغيير الهيكلي الذى يتم من خلاله إعادة توزيع العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي و يعتبر ذلك التغير الهيكلى هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي. و من اشهر نظريات التغير الهيكلي، نموذج القطاعين (Lewis1954) ، والتغيير الهيكلي وأنماط التنمية (Chenery 1960).

و تعتبر نظريه نموذج القطاعين (Lewis1954) من أهم النظريات الحديثة في التنمية، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة

نوبل في منتصف الخمسينات، وقد عدلت هذه النظريه بعد ذلك من طرف كل من: Gustave ranis و John Fei. إن نموذج آرثر لويس ليصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات، والذي مازال التمسك به مستمرا حتى يومنا هذا في العديد من الدول.

وفي ضوء هذه النظرية، يتكون الاقتصاد من قطاعين هما: القطاع الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والقطاع الصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي. وبذلك يفترض لويس انه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج، مع تحقيق إنتاجية عالية. أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على الفرض القائل بأن قيام المستثمرين بإعادة استثمار أرباحهم يؤدى إلى التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث ومثل نموذج هارود ــ دومار، اعتبر نموذج لويس أن الادخار والاستثمارهما القوى المحركة للتنمية الاقتصادية ولكن في الدول الأقل نمواً. ومع ذلك، نجد أن العديد من افتراضات لويس غير صحيحة مثل الافتراضات المتعلقة بالعمالة الريفية الفائضة، والمعدل النسبي للتوسع في تراكم رأس المال في القطاع الحديث (Todaro and Smith 2009).

وعلى الرغم من اهميه دور الادخار والاستثمار، فإن التغير الهيكلي وأنماط تحليل التنمية، بالمقارنة مع نموذج لويس، أكدت أن التراكم الثابت لرأسمال المادي والبشري من ضمن الشروط اللازمة للنمو الاقتصادي، بالاضافة لكلا من الادخار والاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإن التغييرات الهيكلية لم تحدث في القطاعين فقط ولكن أيضا في جميع الجوانب الاقتصادية ، بما في ذلك التغير في الطلب على السلع الاستهلاكية مثل الغذاء والضروريات الأساسية و كذلك على السلع والخدمات المصنعة المتنوعة، والتجارة الدولية، وكذلك التغيرات في العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل التحضر و نمط توزيع السكان . وقد قدم تشينيري (١٩٦٠)، تشينري وتيلور (١٩٦٨)، كوزنتس (١٩٧١)، وتشينيري وسيركوين (١٩٧٥) أكثر التفسيرات أهمية لهذا النهج.

علاوة على ذلك، نجد أنه من خلال التركيز على نمط التنمية بدلاً من النظرية، يمكن أن تؤدي نماذج التغيير الهيكلي إلى تضليل صانعي السياسات. وبما أن إعادة توزيع اليد العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي يعتبر محرك النمو الاقتصادي، فإن العديد من الدول النامية لديها سياسات غالبا ما تهتم بالصناعة وتهمل الزراعة. لكن الآثار السلبية للسياسات التي انقلبت ضد هذا القطاع الحيوي أصبحت معروفة على نطاق واسع (البنك الدولي ٢٠٠٠). وتعززت الانتقادات الموجهة إلى هذه النماذج بسبب انتشار الفقر في العديد من الدول النامية بعد اتباع النموذج الذي أوصى به انصار نظريه التغير الهيكلي في أواخر الستينات. ومن ثم، بدأ اهتمام صانعي السياسات بالتحول نحو التركيز على رأس المال البشري، أي التعليم والصحة (Meier 2000).

ومرة أخرى، لا تضمن الاستثمارات في الصحة والتعليم وحدها تحقيق التنمية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، ارتفع معدل العمر المتوقع ومعدلات الالتحاق بالمدارس بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، ولكن اداء الاقتصاد في المنطقة تميز بمعدل نمو بطيء وحتى سلبي منذ أوائل السبعينيات" (World Bank 2000، p. 16).

وبالرغم من تركيز نماذج التغيير الهيكلي على نمط التنمية وافتراضها أن نمط التنمية متشابه في جميع الدول، نجد أن الدراسات التجريبية، مثل Chenery (1960)، Chenery و Taylor (١٩٦٨) ، و Chenery و Syrquin (١٩٧٥)، أكدت أن نمط التنمية يمكن أن يكون مختلفا بين البلدان، حيث أنه يعتمد على عوامل محددة في تلك الدول بما في ذلك موارد الدوله وحجمها، وسياسات الحكومة وأهدافها وتوافر رأس المال الخارجي والتكنولوجيا، والبيئة التجارية الدولية (Todaro and Smith 2009، p. 120).

١-٢-٣ نماذج التبعيه الدوليه

كانت نظرية التبعيه الدوليه تحظى بشعبية كبيرة في السبعينات وأوائل الثمانييات. وترى نظريه التبعية بأن التخلف موجود بسبب هيمنة البلدان المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات على البلدان النامية،وهى أيضا تعتبر امتدادًا للنظرية الماركسية (Hein 1992).

مع أن الدول الفقيرة تعتمد على الدول المتقدمة في السوق ورأس المال فإن هذه الدول قد حصلت على جزء صغير للغاية من المنافع التي جلبتها علاقة التبعية تلك. إن التبادل غير المتكافئ،في التجارة، ضد الدول الفقيرة جعل التجارة الحرة أداة ملائمة لاستغلال البلدان المتقدمة لموارد الدول النامية من خلال الحصول على الموارد والمواد الخام بأسعار رخيصة. وفي الوقت نفسه، لا تستطيع الدول الفقيرة التحكم في توزيع القيمة المضافة على المنتجات المتداولة بينها وبين الدول المتقدمة (Cohen 1973؛ Dos Santos 1973).

تسبب نمو الرأسمالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات في زيادة استغلال الدول الفقيرة واعتمادها على الدول المتقدمة. ولذلك لا يمكن للدول الفقيرة أن تتوقع نموا مستداما من هذا الاعتماد. في أعقاب نظرية التبعية الدولية، ينبغي على الدول النامية أن تنهي الاعتماد عن طريق تفكيك علاقاتها مع العالم المتقدم، فضلاً عن إغلاق أبوابها امام الدول المتقدمة (Elkan 1995؛ Ghatak 2003؛ Ferraro 2008). وقد اكتسبت النماذج دعما متزايدا بين الدول النامية بسبب النتائج المحدودة لنظريتى المراحل ونماذج التغيير الهيكلي. ومع ذلك، فإن حالات فشل النموذج كانت واضحة في الدول النامية التي اتبعت سياسة الاكتفاء الذاتي. ولقد عمدت هذه الدول إلى عدم تطوير النمو الراكد وقررت بشكل خاص أن تفتح اقتصاداتها مرة أخرى مثل الصين وتنزانيا والهند (Ferraro2008؛ Todaro and Smith 2009). وفي الوقت نفسه، ظهرت تجربة الاقتصادات الناشئة في شرق آسيا ، وهي هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية، خلال السبعينيات والثمانينيات، أن نجاحها كان نتيجة للتأكيد على التجارة مع الدول الصناعية المتقدمة وأن الآثار السلبية لسياسة الاكتفاء الذاتى اضعفت من دور تلك النظريه في ١٩٨٠s ((Hein 1992; Ferraro 2008).

١-٢-٤ نماذج الثورة المضادة الكلاسيكية الجديدة

في الثمانينيات، استخدم اقتصاديو الثورة المضادة الكلاسيكية الجديدة ثلاثة أساليب، هي منهج السوق الحرة، ومنهج الاقتصاد السياسي الجديد والمنهج الصديق للسوق، لمواجهة نموذج التبعية الدوليه. وعلى النقيض من نموذج التبعيه الدوليه، ترى هذه المناهج أساساً بأن التخلف ليس نتيجة الممارسات الخاطئه للدول المتقدمة والهيئات الدولية، بل هو بالأحرى بسبب القضايا المحلية الناشئة عن التدخل الحكومي مثل سوء تخصيص الموارد، تشوهات الأسعار والفساد (Meier 2000).

واستجابة لضعف القطاع العام، ركز الاقتصاديون في التفكير المناهض للثورة، على سبيل المثال Bauer (١٩٨٤) ، Lal (١٩٨٣) ، Johnson (١٩٧١) ، و Little (١٩٨٢)، على تعزيز دور الأسواق الحرة، والقضاء على التشوهات التي فرضتها الحكومة والمرتبطة بالنزعة الحمائية والإعانات والملكية العامة.

يشدد نموذج Solow للنمو الكلاسيكي الجديد على أهمية ثلاثة عوامل لنمو الإنتاج: الزيادات في كمية العمالة ونوعيتها (من خلال النمو السكاني والتعليم) ، والزيادات في رأس المال (من خلال الادخار والاستثمار) والتحسينات في التكنولوجيا (Solow 1956).

والتغيير التكنولوجي، طبقاً لنموذج سولو، يتم الحصول علية من الخارج. وبالتالي، مع نفس معدل نمو التقدم التكنولوجي، من المتوقع أن يتقارب معدل النمو بين الدول. كما أنه من خلال فتح الأسواق الوطنية، يمكن للدول النامية جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبالتالي زيادة معدل تراكم رأس المال والعوائد على الاستثمارات. وهو الأمر الذى يؤدى إلى تزايد مستوي الدخل للفرد ، فى الدول النامية (البنك الدولي ٢٠٠٠).

وقد ركز الاقتصاديون النيوكلاسيكيون على السوق لإيجاد مخرج للبلدان النامية. ومن ثم، تصبح سياسات التحرير والاستقرار والخصخصة هى العناصر الأساسية في خطة التنمية الوطنية. كما أنه من المتوقع أن تساهم التجارة الخارجية والاستثمارات الدولية الخاصة والمساعدات الخارجية المتدفقة إلى البلدان النامية في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي و الكفاءه الاقتصاديه لهذه الدول.

من الناحية التطبيقيه، لم تحقق النماذج النتائج المتوقعة. وقد تباينت معدلات النمو للفرد بين الدول (Azariadis و Drazen 1990). فقد حققت العديد من الدول الأفريقية التي تركز على هذه القضايا معدل نمو بلغ ٠,٥ ٪ فقط في السنة. وتفسير ذلك أنه نظراً لوجود إطار قانوني وتنظيمي ضعيف وغير كاف، ناهيك عن السياق المؤسسي والثقافي والتاريخي الضعيف لمختلف الدول النامية ، فإن الأسواق الحرة في هذه البلدان تفشل في تحقيق معدلات مرتفعه او حتى معقوله للتنمية الاقتصادية (البنك الدولي ٢٠٠٠).

١-٣ النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية

١-٣-١ نظرية النمو الجديدة

ظهرت نظريات النمو الداخلي أو نظرية النمو الجديدة في التسعينيات لتفسير الأداء الضعيف للعديد من الدول الأقل نمواً، والتي طبقت سياسات النظريات الكلاسيكية الجديدة. وعلى عكس نموذج سولو الذي يعتبر التغير التكنولوجي عاملاً خارجياً، يشير نموذج النمو الجديد إلى أن التغير التكنولوجي لم يكن متساوياً ولم ينتقل من الخارج في معظم الدول النامية (البنك الدولي ٢٠٠٠).

تعزو نظريه النمو الجديد ((Romer 1986; Lucas 1988; Aghion and Howitt 1992) التغيير التكنولوجي إلى إنتاج المعرفة، كما تؤكد على أن النمو الاقتصادي ينتج عن زيادة العوائد نتيجه استخدام المعرفة بدلاً من العمل ورأس المال.

وتؤكد النظرية على أنمعدل العوائد المرتفع، كما هو متوقع في نموذج سولو، قد تآكل بشكل كبير بسبب انخفاض مستوي الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم) أو البنية التحتية أو البحث والتطوير ((R&D). كما ان المعرفة تختلف عن غيرها من السلع الاقتصادية بسبب إمكانية نموها بلا حدود. بالإضافة إلى انه يمكن إعادة استخدام المعرفة أو الابتكار بدون تكلفة إضافية. ومن ثم، يمكن أن تؤدي الاستثمارات في خلق المعرفة إلى نمو مستدام. علاوة على ذلك، يمكن للمعرفة أن تخلق فوائد غير مباشرة لقطاعات اخرى.

ومع ذلك، فشلت الأسواق في إنتاج معرفة كافية لأن الأفراد لا يستطيعون الحصول على كل المكاسب المرتبطة بإنشاء معارف جديدة من خلال استثماراتهم الخاصة. لذلك يعتبر تدخل السياسة ضروريًا لتحقيق النمو على المدى الطويل. ولذلك تعزز نماذج النمو الجديدة دور الحكومة والسياسات العامة في الاستثمار في تكوين رأس المال البشري وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الصناعات كثيفة المعرفة مثل برامج الكمبيوتر والاتصالات (Meier 2000).

وعلى الرغم من أن نظرية النمو الجديدة تساعد على تفسير الاختلاف في معدلات النمو بين الدول، فقد تم انتقادها بسبب تجاهلها للهياكل الاجتماعية والمؤسسية (Skott and Auerbach 1995). كما أن قابليتها المحدودة للتطبيق تكمن في افتراضاتها. فعلى سبيل المثال، تعامل النظرة اقتصاد الدولة على أنه شركه لا يسمح بإعادة توزيع العمالة ورأس المال فيه من خلال عملية التغيير الهيكلي. وعلاوة على ذلك، هناك العديد من العوامل الأخرى التي توفر الحوافز للنمو الاقتصادي والتي تفتقر إليها الدول النامية مثل البنية التحتية القوية والهياكل المؤسسية الكافية وأسواق رأس المال والسلع الكاملة (Cornwall and Cornwall 1994). لذا، يتعين على واضعي السياسات الانتباه بعناية إلى جميع العوامل التي تحدد التغييرات وآثارها على معدل النمو الكلي.

١-٣-٢ نظرية فشل التنسيق

تأسست نظرية فشل التنسيق على فكرة أن السوق قد تفشل في تحقيق التنسيق بين الأنشطة التكميلية. فعندما توجد برامج تكميلية، ويكون عائد الاستثمارات او البرامج الاصليه يعتمد على وجود استثمارات تكميليه اخرى فان هناك سيناريوهان. السيناريو الاول: إن جميع المستثمرين ككل سيكونون أفضل حالا مع وجود جميع الاستثمارات المكمله التي يتعين تحقيقها في نفس الوقت. اما السيناريو الثانى: لن يكون من المنطقي للمستثمر اتخاذ إجراءات مماثلة عندما يعتقد أن الآخرين قد لا يفعلون نفس الشيء أيضًا، وعندئذ يقال أن السوق فشلت في تنسيق إجراءات المستثمرين بهذه الطريقة.

ونتيجة لذلك، فإن فشل التنسيق يقود السوق إلى وضع توازنى أدنى من الوضع المحتمل الذي يتم فيه تخصيص الموارد على النحو الأمثل، وستكون بدائل هذا الوضع التوازنى أفضل حالًا، وهو الأمر الذى يجعل توازن التنمية غير ممكن (Hoff and Stiglitz 2000).

بالرغم من ذيوع صيت نظرية فشل التنسيق في التسعينات، نجد أن جذورها ترجع إلى أكثر من نصف قرن. فقد كان Rodan Rosenstein (١٩٤٣) هو أول من أثار قضايا التنسيق بين الصناعات التكميلية. كما أكد الاقتصاديين Nurkse (١٩٥٣) و Hirschman (١٩٥٧)، وهم من أنصار نظرية فشل التنسيق المبكر، على دور الحكومة في حل هذه المشكلة.

فمن أجل الوصول إلى المستوى الأمثل للتنسيق، كانت السياسة التي أوصوا بها هى – عمل برنامج استثماري ضخم بقيادة الدولة يكون بمثابة "دفعة كبيرة" يمكن أن تقود نموا اقتصاديا في الدوله ككل. ومثلها مثل نماذج التنمية المبكرة الأخرى، لم تكن استراتيجيات "الدفع الكبير" محل ترحيب عندما شهد العالم انهيار الاقتصادات المخططة مركزياً وبطء النمو والركود في الدول الناميه المخططه مركزيا (Meier 2000). ومع ذلك، فقد عاد خبراء الاقتصاد في التنمية مؤخرًا للتأكيد على ضرورة التكامل بين العديد من الشروط اللازمة لتحقيق التنمية الناجحة (Glăvan 2008). فقد شبه Hoff (٢٠٠٠) Bowles Durlauf and Hoff (٢٠٠٦) الاقتصاد بالنظام البيئي حيث يمكن لسلوك المرء أن يؤثر على الآخرين. كما أن فشل التنسيق بين العديد من الأفراد المختلفين يقود الاقتصاد إلى توازنات متعددة ليست كلها أوضاع توازنية جيدة. ونتيجة لذلك، يفشل السوق في التنسيق بين جميع افراد المجتمع والوصول إلى التوازن الأمثل. بعبارة أخرى، تعتمد إنتاجية الشركه ليس فقط على جهودها الذاتية، وقدراتها، وعلى الظروف الاقتصادية العامة (على سبيل المثال ، بيئة الاقتصاد الكلي والنظام القانوني)، ولكن أيضًا على أعمال العناصر الأخرى والبنية التحتية والتنظيم و السلع العامة الأخرى (Rodriguez-Clare 2005، p. 3). وعلى نفس المنوال، أشار Rodrik (٢٠٠٤) إلى أن نجاح أو فشل أي عمل قد يتوقف على بيئته المحيطه.

في ظل عمل آلية السوق، توجد شكوك في أنه يمكن الحصول على توازن جيد. كما يمكن أن يكون هناك توازن سيئ عندما تكون التوقعات متشائمة، وبالتالي تظهر الشركة عدم رغبتها في الاستثمار، وبالتالي تفشل في تنسيق أعمالها.

تقدم نظرية فشل التنسيق بعض الدروس الشاملة المهمة لصانعي السياسات. فهى تبرز في كثير من الأحيان مشاكل فشل السوق التي تتطلب تدخل الحكومة الانتقائي لضمان أن العديد من الأشياء تعمل بشكل جيد في نفس الوقت. ومع ذلك، من الواضح أن الحصول على التنمية المستدامة ليس بالمهمة السهلة. ورغم أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥) يُوصى مؤخرا باستراتيجية "الدفع الكبير". نجد أنه قد تم انتقاد نظرية فشل التنسيق بسبب المبالغة في التركيز على دور الحكومة.

وقد أكد نقاد هذه النظرية أن الحكومة غير فعالة ويمكن أن تختار سياسة سيئة (Killick 1976 ؛ Hoff and Stiglitz 2000). وإذا تم تنفيذ سياسة سيئة، يمكن أن يدفع الاقتصاد إلى توازن سيء لسنوات قادمة أو حتى إلى حالة توازن أسوأ من تلك التي بدأت بها الدوله (Hoff and Stiglitz 2000). علاوة على ذلك تفتقر السياسات الموصى بها من قبل نماذج فشل التنسيق إلى تفاصيل حول كيفية قيام الحكومة بتنسيق الاقتصاد. لذا، يجب أن يكون صانعو السياسات أكثر حذراً فى اختيارهذه الاستراتيجيات لتفادى حدوث مشاكل فشل التنسيق مستقبلا.

١-٤ ملخص لتقييم نظريات التنميه الاقتصاديه

بين استعراض الأدبيات أن هناك توافقا متزايدا على أن التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد تنطوي على تفاعلات بين أهداف التنمية المختلفة، وبالتالي تتطلب سياسات واستراتيجيات مصممة بشكل منهجي حيث ان قضايا التنمية معقدة ومتعددة الأوجه كما أنه لا يوجد مسار وحيد للتنمية الاقتصادية يمكن لجميع الدول أن تتبعه.

على المدى الطويل، تتطلب عملية التنمية الاقتصادية إجراء تغييرات في السياسات لمراعاة العوامل والاتجاهات الناشئة الجديدة. أيضاً، يحتاج تصميم سياسات التنمية الاقتصادية هذه إلى الأخذ في الاعتبار النظم والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية بالإضافة إلى تفاعلها المتغير بمرور الوقت في دوله ما.

لقد تغيرت استراتيجيات التنمية بشكل ملحوظ خلال نصف القرن الماضي. فقد اتبعت نماذج التبعية الدولية نموذجًا للتنمية يتطلع إلى الداخل يشجع الإنتاج الذي تديره الدولة. على النقيض من ذلك، فإن الثورة المضادة للسوق الحرة الكلاسيكية الجديدة هي فكر مختلف يدعم دور السوق الحرة والخصخصة وتوسيع الصادرات. ومع ذلك، فإن النماذج المعاصرة للتنمية ترى ضرورة التكامل بين الحكومة والسوق ، حيث يكون هناك حاجة إلى حد معين من التدخل الحكومي لضمان إمكانية تحقيق النتائج المرغوبة في ظل فشل السوق ذي الصلة.

٢-نظريه الأساس الثلاثي كأساس لتحقيق التنميه المستدامه

يشير الاساس الثلاثي ((Triple Bottom Line(TBL)) إلى القيمة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للاستثمار. ويتجلى هذا المفهوم بشكل متزايد في المجالات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية مثل الأعمال

التجارية والمالية والتخطيط والعقارات. وبالرغم من أنه يتم تناول جوانب مفهوم TBL في أدبيات التنمية الاقتصادية؛ إلا أنه ليس هناك تعريف واضح للتنمية الاقتصادية طبقاً لنظريه الاساس الثلاثى.

علاوة على ذلك، يوجد القليل من الأبحاث والدراسات حول رؤية ومهارة المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية بشأن هذا المفهوم. وتحاول هذه الدراسة سد هذه الفجوات، مما يمهد الطريق لمزيد من الدراسات في هذا الموضوع الهام.

إن مفهوم "التنمية المستدامة" ينبنى على مفاهيم الإشراف البيئي والمساواة بين الاجيال الحاليه والقادمة. وقد انبثقت الجهود الرامية إلى تحديد ومعالجة الاستدامة من الاعتراف بأن أنماط التنمية القائمة لا يمكن أن تستمر دون تعريض النظم البيئية اللازمة لاستدامة الحياة والاقتصادات للخطر، وأن التفاوت الكبير داخل الأجيال وفيما بينها ليس مستدامًا ، ولا أخلاقيًا، ولا يتماشى مع أهداف التنمية.
وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن مفاهيم الاستدامة والاساس الثلاثي في المجالات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية قد اكتسبت اهمية كبيرة خاصه في مجال الأعمال والتخطيط والتمويل والعقارات، وينعكس ذلك المتزايد من الدوريات والكتب والمؤسسات المهنية والمؤتمرات التي تتناول الاستدامة في الموضوعات ذات الصلة مثل الاستثمار العقاري.

٢-١ نظريه الأساس الثلاثى

٢-١-١ مفهوم نظريه الاساس الثلاثى

تم اقتباس مصطلح الاساس الثلاثي في التسعينات من قبل مستشار الأعمال Elkington لوصف القيمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستثمار التي قد تتراكم خارج حدود الشركة المالية (Elkington، 2004).

يهدف منهج TBL إلى تقييم الأصول والموارد الماليه بشكل أكثر دقة، بحيث يتم توظيف رأس المال بطريقه تحقق اكبر قدر ممكن من الكفاءة والربحية. ويشار أحيانا إلى المفهوم باسم Ps (الناس People، الكوكب Planet، الربح Profit) ، القيمة المضافه الثلاثية (Roberts & Cohen، 2002) ، والقيمة المختلطة (Emerson، 2003).
تجسد نظريه الاساس الثلاثى جوهر الاستدامة من خلال قياس تأثير أنشطة المنظمة على العالم بما في ذلك كل من الربحية وقيم المساهمين ورأس المال الاجتماعي والبشري والبيئي. وتكمن مشكله قياس متغيرات نظريه الاساس الثلاثى فى عدم وجود وحدة قياس مشتركة. ففى حين يتم قياس الأرباح بالدولار، ما هو مقياس رأس المال الاجتماعي؟ وماذا عن البيئه؟ لذلك يعد إيجاد وحدة قياس مشتركة أحد التحديات. الحل الآخر هو حساب TBL كمؤشر. وبهذه الطريقة ، نحل قضية اختلاف وحده القياس، وطالما أن هناك طريقة محاسبية مقبولة عالميًا ، فإنه يسمح بإجراء مقارنات بين الكيانات، على سبيل المثال، مقارنة الأداء بين الشركات والمدن ومشاريع التنمية أو بعض المعايير الأخرى.

٢-١-٢ مقاييس نظريه الاساس الثلاثى

تقسم تلك المقاييس الى ثلاثه مقاييس اساسيه هى المقاييس الاقتصاديه والبيئية والاجتماعية.

٢-١-٢-١المقاييس الاقتصاديه

المتغيرات الاقتصادية هى المتغيرات التي تتعامل مع القيم الماليه. ويمكن أن ينظر إلى الدخل أو النفقات والضرائب وعوامل بيئه الأعمال والتوظف وعوامل تنوع الأعمال على انها المقاييس الاقتصاديه لنظريه الاساس الثلاثى و تشمل هذه المقاييس على سبيل الحصر كل ما يلي:

الدخل الشخصى

حجم المؤسسة

معدل التوظف

توزيع العمالة حسب القطاع

الإيرادات حسب مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي للدولة

٢-١-٢-٢المقاييس البيئية

ينبغي أن تمثل المتغيرات البيئية قياسات للموارد الطبيعية وتعكس التأثيرات المحتملة على قدرتها على البقاء. ويمكن أن يشمل ذلك جودة الهواء والمياه، واستهلاك الطاقة، والموارد الطبيعية، والنفايات الصلبة والخطرة، ونسبه الأراضي المستغله إلى اجمالى الغطاء الأرضي. ومن الناحية المثالية، فإن وجود اتجاهات بعيدة المدى متاحة لكل من المتغيرات البيئية من شأنه أن يساعد المؤسسات على تحديد الآثار التي قد تترتب على المشروع أو الدوله. تشمل هذه المقاييس على سبيل الحصر كل ما يلي:

استهلاك الكهرباء

استهلاك الوقود الحفرى

ادارة النفايات الصلبة

ادارة النفايات الخطرة

نسبه الأراضي المستغله إلى اجمالى الغطاء الأرضي

٢-١-٢-٣ المقاييس الاجتماعيه

تشير المتغيرات الاجتماعية إلى الأبعاد الاجتماعية للمجتمع أو المنطقة ويمكن أن تشمل قياسات التعليم والعداله وسهوله الحصول على الموارد الاجتماعية والصحة والرفاهية وجودة الحياة ورأس المال الاجتماعي. تشمل هذه المقاييس على سبيل الحصر كل ما يلي:

معدل البطالة

معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة

متوسط دخل الأسرة

الفقر النسبي

نسبة السكان الحاصلين على شهادة ما بعد الثانوية

العمر المتوقع الصحي المعدل

٢-٢ نظريه التنمية المستدامة

٢-٢-١ مفهوم التنميه المستدامه

ظهر مصطلح " التنمية المستدامة" علي الساحة الدولية والمحلية لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، صراع الحضارات، الحداثة، ما بعد الحداثة، التنمية البشرية، البنيوية، الجينوم، المعلوماتية، ... وغيرها من التعبيرات التي يجب علينا فهمها لكي نجد لغة خطاب مع العالم، وأيضا لكي يكون لدينا الوعي بمفهوم هذه المصطلحات ولا يكون عندنا لبس أو خلط للأمور؛ فتعريفات المصطلحات تأخذ منحنيات وتفسيرات وتأويلات مختلفة طبقاً لطبيعة البلد وثقافته، ولوجهة نظر واضع المصطلح، وأيضاً لوجهة نظر المفسر للمصطلح، لذلك يخلق قدراً من الغموض والالتباس في معني المصطلح ليس فقط لدي العامة ولكن لدي المتخصصين أنفسهم.

وجدير بالذكر، أنه قبل تداول استخدام مفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر الثمانينات من القرن الماضى ، كان المفهوم السائد هو "التنمية" بمعناها التقليدي، وقد برز مفهوم "التنمية" بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة (تم نقد هذه النظريات بشئ من التفصيل فى الجزء السابق من هذه الرؤيه).

ولقد كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (٢٢) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي. وفقاً لأحد التعريفات فإنَّ التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.

فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها للخطر"

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) كما يلي:

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في

الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية."

يتضح لنا أن التنمية المستدامة في الواقع هي "مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع"، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم البيئية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليها مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه رغم شمولية مفهوم التنمية المستدامة واشتمالها على جوانب اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وغيرها إلاّ أنّ التأكيد على البعد البيئي في فلسفة ومحتوى التنمية المستدامة، إنّما يرجع إلى أن إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة يجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشروعات من هدر أو تلويث للبيئة، ومن ثمّ تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامة البيئة، وتعطي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

وجديرٌ بالذكر أيضاً، أن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة هو بمثابة الطريق السليم لتحقيق التنمية المستدامة، فالاعتبارات البيئية التي يشملها قرار ما لا تمثل – بالضرورة – تضاد مع الاعتبارات الاقتصادية التي يهدف إليها هذا القرار. فعلى سبيل المثال، فإنّ السياسات الزراعية التي تعمل على حفظ نوعية الأراضي الزراعية تهدف أيضا إلى تحسين آفاق التنمية الزراعية على المدى البعيد، كما أن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد من شأنها أنْ تخدم الأهداف البيئية.

٢-٢-٢أبعاد ومكونات التنمية المستدامة

لقد ذكرنا آنفاً أن "فكرة التنمية المستدامة" تم التصديق عليها رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام ١٩٩٢م؛ حيث أدرك القادة السياسيين – في هذا المؤتمر– أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعانى من ضغوط حادة، كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من شأنها أن تنعكس على البيئة العالمية، وبالفعل استجابت الدول سواء النامية أو الصناعية، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعانى منها الدول الأقل فقراً، وأما بالنسبة للدول

الصناعية، فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة.
ومن التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يمكن استخلاص أهدافها، وأبعادها، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

٢-٢-٢-١البُعد البيئي:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل فيما يلي:

الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.

ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.
الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

٢-٢-٢-٢البُعد الاقتصادي:

تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـــ ٣٣ مرة.

٢-٢-٢-٣البُعد الاجتماعي:

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، وأن يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب.
كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي– إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة

٢-٣ التداخل بين نظريه الاساس الثلاثي والتنمية المستدامة

باستعراض مفهوم نظريه الاساس الثلاثى وابعاد التنمية المستدامة يمكن وضع تصور للتداخل بينهما فى الشكل التالى:

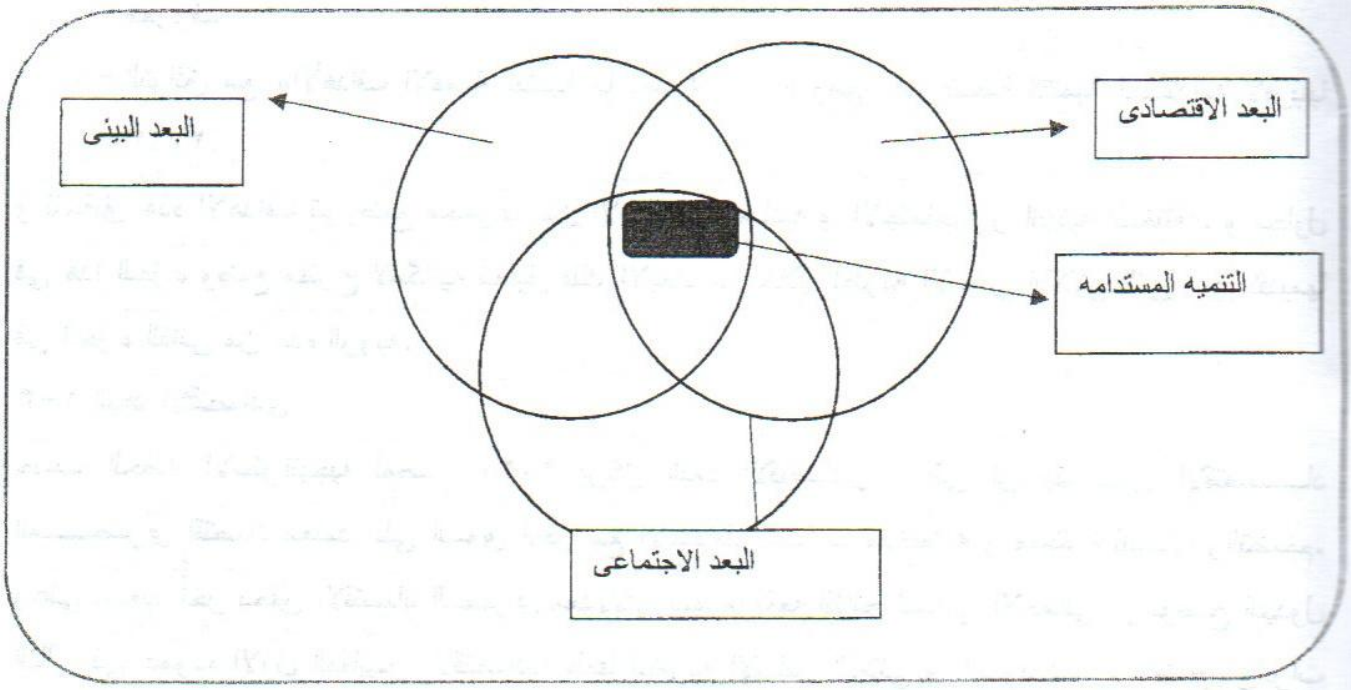

حيث يوضح الشكل السابق ان هناك ثلاث ابعاد او (اساس ثلاثى) للتنميه المستدامه وبالتالى تقع التنميه المستدامه فى منطقه التقاء الثلاثه ابعاد التى سبق مناقشتها فى نظريه الاساس الثلاثى و الاكثر من ذلك ان مؤشرات تحقق التنميه المستدامه تتشابه بشكل كبير مع مقاييس نظريه الاساس الثلاثى.

٣-نموذج مقترح لتطبيق نظريه الاساس الثلاثى على الاقتصاد المصرى فى إطار خطه ٢٠٣٠

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر حتى عام ٢٠٣٠ أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبطا يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادرا على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

وتتبنى مصر استرتيجيه ٢٠٣٠ حتى تتمكن مصر من تحقيق الاهداف التاليه:

١- وضع رؤية موحدة سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة المدى تكون ميثاق ملزم للخطط التنموية متوسطة وقصيرة المدى عى المستوى القومي والمحلي والقطاعي

٢- ــ الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي.

٣- تمكين مصر لتكون لاعب في البيئة الدولية التي تتميز بالديناميكية والتطورات المتلاحقة

٤- تحقيق طموحات الشعب المصري وتحسن مستوى معيشته ورفع كفاءة الخدمات التي تمس حياته اليوميه

٥- تمكن المجتمع المدني والبرلمان من متابعة ومراقبة تنفيذ الاسراتيجية من خلال تحديد أهداف واضحة ومؤشرات قياس أداء ومستهدفات كمية وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في إطار زمني معروف

٦- التوافق مع «الأهداف الأممية للتنمية ما بعد ٢٠١٥ » ومع اسراتيجية التنمية المستدامة لافريقيا ٢٠٦٣.

و لتحقيق هذه الاهداف تم وضع مجموعه من الابعاد الاقتصاديه و الاجتماعيه و البيئيه المختلفه. و نحاول فى هذا الجزء وضع مقترح لامكانيه تحقيق تلك الابعاد من خلال نظريه الاساس الثلاثى التى سبق تقديمها فى الجزء الثانى من هذه الرؤيه.

٣-١ البعد الاقتصادى

حسب الخطه الاستراتيجيه لمصر ٢٠٣٠ يركز البعد الاقتصادى على ان يكون الاقتصاد المصرى اقتصاد معتمد على السوق الحر مع الاحتفاظ بمعدلات منخفضه و مستقرة للبطاله والتضخم. وعلى صعيد أخر يحقق الاقتصاد المصرى معدلات نمو مرتفعه للناتج المحلى الاجمالى. و يوضح الجدول التالى فى عموده الاول المقاييس الاقتصاديه طبقا لنظريه الاساس الثلاثى و العمود التانى يوضح مؤشرات الاقتصاد المصرى التى تعكس مؤشرات نظريه الاساس الثلاثى المتعلقه بالبعد الاقتصادى.

جدول رقم (١)

مقاييس البعد الاقتصادي

المقاييس الاقتصادية طبقا لنظريه الاساس الثلاثي	مؤشرات قياس اداء الاقتصاد المصري الملائمة لكل مقياس	الفعلي	المستهدف عام ٢٠٣٠
الدخل الشخصي	معدل النمو الحقيقى	٤،٢%	١٢%
	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى	$٣٤٣٦,٣	$ ١٠٠٠٠
حجم المؤسسة	حصة الناتج المحلى الاجمالى من الناتج العالمى الحقيقى	٠،٢١%	١%
معدل التوظف	معدل البطاله	١٢،٨%	٥%
توزيع العماله حسب القطاع	نسبه العماله فى كل قطاع للناتج المحلى الاجمالى	-	-
الإيرادات حسب مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي للدولة	نسبه الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى	٥١%	٥٧%
	نسبه الصادرات مرتفعه المكون التكنولوجى من اجمالى الصادرات	١%	٦%

المصدر: من إعداد الباحث والارقام الفعليه و المستهدفه من خطه ٢٠٣٠ لمجلس الوزراء.

ويتطلب تحقيق مؤشرات التنميه حسب البعد الاقتصادى مايلى:

- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.
- زيادة المدخرات المحليه حيث يتفق معظم الاقتصاديين على أن تجميع رأس المال الحقيقي (الناتج من المدّخرات) هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية. ويقتضي ذلك زيـــادة في المدّخرات الوطنية، مع وجود نظام مالي وائتماني (يتحقق بالشمول المالي) يمكّن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء بالاستثمار. ومن دون مدخرات حقيقية قد تؤدى الزياده النقديه الى تضخم.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعد الاستثمارات الأجنبية سندًا مهمًا للدول النامية حيث تعوّض العجز في المدّخرات الوطنية المتاحة للاستثمار، كما أنها تعمل على الحد من مشكلات عبء الديون الخارجية وعبء خدمتها. كما تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري والزيادة المضطردة في النفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات.
- الاهتمام بتشجيع التصدير لما له من أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة. ويعدّها بعض خبراء الاقتصاد قضية مجتمعية تفرض نفسها على مسارات تلك المجتمعات الاقتصادية، ذلك أن للتصدير، بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية، أهمية كبرى متصلة بنجاح عملية التنمية. فالصادرات، باختصار، تعمل على: تحقيق أثر التقلبات الاقتصادية السيئة في الاقتصاد القومي، دعم قوة مساومة الدولة في الأسواق الخارجية؛ دعم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، توسيع قاعدة المجتمع الاقتصادية.

٣-٢ البعد البيئى

تركز الخطه الاستراتيجيه لمصر وفق رؤية ٢٠٣٠ على ان يكـــون البعد البيئى محورا اساسيا فى كافه القطاعات التنمويه و الاقتصاديه بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعيه و يدعم عداله الاستخدام الامثل لها بما يضمن حقوق الاجيال القادمه . و يوضح الجدول التالى فى عموده الاول المقاييس البيئيه طبقا لنظريه الاساس الثلاثى و العمود التانى يوضح مؤشرات الاقتصاد المصرى التى تعكس مؤشرات نظريه الاساس الثلاثى المتعلقه بالبعد البيئى.

جدول رقم (٢)

مقاييس البعد البيئي

المقاييس البيئية طبقا لنظريه الاساس الثلاثي	مؤشرات قياس اداء الاقتصاد المصري الملائمة لكل مقياس	الفعلي	المستهدف عام ٢٠٣٠
استهلاك الكهرباء	نسبة الوحدات السكنية و التجارية و الصناعية المشتركة فى خدمة الكهرباء	%٩٩	%١٠٠
استهلاك الوقود الحفرى	تقليل نسبه الزيت والغاز من مزيج الوقود المستخدم لانتاج الكهرباء	%٩١	%٢٧
ادارة النفايات الصلبة	نسبة مايتم جمعه بانتظام و ادارته بشكل مناسب من المخلفات البلدية الصلبة	%٢٠	%٨٠
ادارة النفايات الخطرة	نسبة المخلفات الخطرة التى يتم التخلص منها بشكل صحى (اعاده تدوير)	%٧	%١٠٠
	عدد مواقع الرصد بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية	١٦٤	٥٠٠
نسبه الأراضي المستغلة إلى إجمالي الغطاء الأرضي	مساحة الارض المضافة للمعمور المصرى	%٧	%١٠

المصدر: من إعداد الباحث والارقام الفعليه و المستهدفه من خطه ٢٠٣٠ لمجلس الوزراء.

ويتطلب تحقيق مؤشرات التنميه حسب البعد البيئى مايلى:

- الاهتمام بكفاءة نظم الإدارة البيئية حيث إن تطبيق نظام إدارة بيئية فعّال (Sufficient Environmental Management System) يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمية. ويعمل أيضًا على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة. ويقوم نظام الإدارة البيئية على إعداد سياسة بيئية تهدف إلى تعديل نظام التعامل مع الخامات والموارد الطبيعية. وهذه السياسة تؤدي إلى الحد من استخدام تلك الموارد لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو لاستبدال أنواع معينة من المواد والطاقة بأنواع أخرى منها، واستخدام المواد والخامات والطاقة في تصنيع المنتوجات الأكثر ارتباطًا بأهداف التنمية المستدامة.

- التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة حيث ان من أهم السمات الاقتصادية السائدة في دول العالم محدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة، ما يؤدي إلى ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. وهذا يعني، عدم زيادة معدلات استهلاك الموارد البترولية بمعدلات تتساوى أو تزيد عن معدلات الاحتياجات من هذه الموارد خلال الفترات أو السنوات التالية.

٣-٣ البعد الاجتماعى

حسب الخطه الاستراتيجيه لمصر ٢٠٣٠ يركز البعد الاجتماعى على بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة فى الحقوق و الفرص الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية مع الاهتمام بحق المصريين فى حياه صحية سليمة. كما يركز البعد الاجتماعى على اتاحة التعليم و التدريب للجميع بجوده عالية و بدون تمييز. و يوضح الجدول التالى فى عموده الاول المقاييس الاجتماعيه طبقا لنظريه الاساس الثلاثى و العمود التانى يوضح مؤشرات الاقتصاد المصرى التى تعكس مؤشرات نظريه الاساس الثلاثى المتعلقه بالجانب الاجتماعى.

جدول رقم (٣)

مقاييس البعد الاجتماعي

المقاييس الاجتماعيه طبقا لنظريه الاساس الثلاثى	مؤشرات قياس اداء الاقتصاد المصري الملائمة لكل مقياس	الفعلي	المستهدف عام ٢٠٣٠
معدل البطالة	معدل البطالة	%١٢,٨	%٥
معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	%٢٢،٨	%٣٥
متوسط دخل الأسرة	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى	$٣٤٣٦,٣	$١٠٠٠٠
الفقر النسبي	الفجوة الجغرافية في نسبة السكان تحت خط الفقر	%١٧	%٥
نسبة السكان الحاصلين على شهادة ما بعد الثانوية	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن ١٨ الى سن ٢٢ سنه	%٣١	%٤٥
العمر المتوقع الصحي المعدل	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	٧١,١ سنه	٧٥ سنه

المصدر: من إعداد الباحث والارقام الفعليه و المستهدفه من خطه ٢٠٣٠ لمجلس الوزراء.

ويتطلب تحقيق مؤشرات التنميه حسَب البعد الاجتماعى مايلى:

- القضاء على الفقر النسبي و القضاء على العشوائيات بحيث تصل الفجوة الجغرافية الى ٥% بنهايه ٢٠٣٠.
- حـــدوث تحسن فـــي توزيع الدخل لصـــالح الطبقة الفـــقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.
- الحد من البطالة و الاهتمام بالمشروعات الصغيره و متناهيه الصغر باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للدوله.
- الاهتمام بالنمو الاحتوائي او الشامل (Inclusive Growth) بحيث يتم الاهتمام بالطبقات المهمشة و ادراجها فى برامج التنميه انتاجا و توزيعا. .
- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل بحيث يكون معدل مساهمه المرأه فى سوق العمل ٣٥% عام ٢٠٣٠.
- ضمان إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج الاصلاح الاقتصادى.
- تهيئة "بيئة إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية".
- تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

خاتمه

هدفت هذه الدراسة إلي الى تطوير او اقتراح نموذج للتنمية الاقتصادية يستند الى نظرية الأساس الثلاثى وتطبيقه على واقع الاقتصاد المصرى.؛ وذلك من خلال تقييم نظريات التنمية الاقتصادية. تم ذلك من خلال استعراض نظرية الأساس الثلاثى كمقترح لتنفيذ التنمية المستدامة وذلك بهدف تقديم نموذج مقترح لتطبيق نظرية الأساس الثلاثى على الاقتصاد المصرى فى إطار خطه ٢٠٣٠. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي مع الاستعانة بخطه مصر ٢٠٣٠. وتوصي الدراسة بضرورة وضع نظريه تنميه اقتصاديه ثلاثيه الأبعاد لتنميه اقتصاد مصر وتوصى الدراسة بما يلى:

١. زيادة المدخرات المحليه. ويقتضي ذلك زيـــادة في المدّخرات الوطنية، مع وجود نظام مالي وائتمـــاني(يتحقـق بالشمول المالي) يمكّن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء بالاستثمار.
٢. **تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة**،حيث تعد الاستثمارات الأجنبية سندًا مهمًا للدول النامية حيـث تعـوّض العجز في المدّخرات الوطنية المتاحة للاستثمار.
٣. الاهتمام بتشجيع التصدير لما له من أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة.
٤. **الاهتمام بكفاءة نظم الإدارة البيئية** حيث إن تطبيق نظام إدارة بيئية فعّال يعمل على الحد مـــن التلـــوث البيئـــي بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمية.
٥. **التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة** ، ما يؤدي إلى ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.
٦. حـــدوث تحسن فـــي توزيع الدخل لصـــالح الطبقة الفـــقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.
٧. الحد من البطالة و الاهتمام بالمشروعات الصغيره ومتناهية الصغر باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للدوله.
٨. الاهتمام بالنمو الاحتوائى او الشامل(Inclusive Growth) بحيث يتم الاهتمام بالطبقات المهمشة و إدراجها فى برامج التنمية إنتاجا و توزيعا.

References

Chenery, H. B. (1960). Patterns of industrial growth. The American Economic Review, 50(4), 624–654.

Chenery, H. B., & Syrquin, M. (1975). Patterns of development, 1950–1970. London: Oxford University Press for the World Bank.

Chenery, H. B., & Taylor, L. (1968). Development patterns: Among countries and over time. The Review of Economics and Statistics, 50(4), 391–416.

Cohen, B. J. (1973). The question of imperialism: The political economy of dominance and dependence. New York: Basic Books.

Domar, E. D. (1947). Expansion and employment. The American Economic Review, 37(1), 34–55.

Dos Santos, T. (1973). The crisis of development theory and the problem of dependence in Latin America. In H. Bernstein (Ed.), Underdevelopment and development: The third world today: Selected readings (pp. 57–80). Harmondsworth: Penguin.

Elkan, W. (1995). An introduction to development economics (2nd ed.). New York: Prentice Hall.

Ferraro, V. (2008). Dependency theory: An introduction. In G. Secondi (Ed.), The development economics reader (pp. 58–64). London: Routledge.

Ghatak, S. (2003). Introduction to development economics (2nd ed.). London: Routledge.

Glăvan, B. (2008). Coordination economics, poverty traps, and the market process: A new case for industrial policy? The Independent Review, 13(2), 225–243.

Hammer, J & Pivo G. (2017). The triple bottom line and sustainable economic development theory and practice Economic Development Quarterly 2017, Vol. 31(1) 25 –36

Harrod, R. F. (1948). Towards a dynamic economics, some recent developments of economic theory and their application to policy. London: Macmillan.

Lal, D. (1983). The poverty of "development economics". London: Institute of Economic Affairs.

Lewis, W. A. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester School, 22(2), 139–191.

Little, I. M. D. (1982). Economic development: Theory, policy, and international relations. New York: Basic Books.

Lucas, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. Journal of Monetary Economics, 22(1), 3–42. Marx, K. (1933). Capital. London: J. M. Dent.

Meier, G. M. (2000). The old generation of development economists and the new. In G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.), Frontiers of development economics: The future in perspective (pp. 13–50). Washington, D.C.: World Bank/Oxford University Press.

Morris, C. T., & Adelman, I. (1988). Comparative patterns of economic development, 1850–1914. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Roemer, J. E. (1988). Free to lose. Cambridge, M.A.: Harvard University Press.

Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. Journal of Political Economy, 94 (5), 1002–1037.

Rosenstein-Rodan, P. N. (1943). Problems of industrialisation of Eastern and South-Eastern Europe. The Economic Journal, 53(210/211), 202–211.
Rostow, W. W. (1960). The stages of economic growth: A non-communist manifesto. Cambridge: Cambridge University Press.
Skousen, M. (2007). The big three in economics: Adam Smith, Karl Marx and John Maynard Keynes. New York: ME Sharpe Inc. Smith, A. (1976). An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations. Oxford: Clarendon Press.
Todaro, M., & Smith, S. (2009). Economic development (10th ed.). Boston: Addison Wesley. United Nations. (2011). Millennium goals. Retrieved August 15th, 2011, from http://www.un.org/ millenniumgoals/bkgd.shtml.
United Nations. (2012). The millennium development goals report. New York. United Nations Development Programme. (2005).
UN millennium project—investing in development: A practical plan to achieve the millennium development goals. London: Earthscan. World Bank. (1991).
World development report 1991: the challenge of development. Washington, D.C.: World Bank.
World Bank. (2000). Entering the 21st century—World development report 1999/2000. New York: Oxford University Press.
World Bank. (2003). Sustainable development in a dynamic world—Transforming institutions, growth, and quality of life (World Development Report). Washington, D.C.: World Bank/ Oxford University Press. World Bank. (2011).
Indicators. Retrieved August 15th, 2011 http://data.worldbank.org/indicator/ NY.GNP.PCAP.PP.CD.
World Commission on Environment and Development. (1987). Our common future. New York: Oxford University Press.

بالاضافه الى العديد من تقارير رئاسه مجلس الوزراء المصرى ووزاره التخطيط عن التنميه المستدامه و النمو الاحتوائى لمصر حسب خطه ٢٠٣٠
بالاضافه الى العديد من تقارير الامم المتحده و البنك الدولى عن التنميه المستدامه فى مصر و العالم حسب خطه ٢٠٣٠.